تقرير

ظريف في الجزائر: الحل في الخليج

من الجزائر، بدأ أمس وزير الخارجية الإيراني، جولته الأفريقية التي ستقوده أيضاً إلى تونس وموريتانيا. وبينما تأتي الزيارة إلى الجزائر في وقت تستمر فيه الخلافات الخليجية ـ الخليجية بصورة قد تؤثر على توازنات إقليمية، فإنّ البلدين بدَوَا متفقين ودعَوَا إلى «الحوار»

الجزائر ـ **محمد العيد**

تطابق إيراني . جزائري بدا واضحاً أمس، بعد وصول وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى العاصمة الجزائرية ولقائه وزير الشؤون الأفريقية والعربية عبد القادر مساهل. وفي أول تصريح، قال ظريف إنّ البلدين يتفقان على مبدأ «احترام أراضي وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والسعي إلى الحوار والتوصل إلى الحلول السلمية للنزاعات والخلافات».

وأوضح ظريف أنّ اللقاء تطرق إلى «القضايا الإقليمية، وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف»، مشيراً إلى أنّ المحادثات كانت «جيدة وبناءة». ولفت إلى أن العلاقات الثنائية بين البلدين «متينة جداً» في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، مؤكداً في الوقت نفسه وجود «مشاورات دائمة، وحوار مستمر» بخصوص مختلف القضايا. وفي السياق، أكد الوزير الإيراني تطابق رؤى البلدين في هذه الملفات، علماً بأن الجزائر تُلزم نفسها بمبدأ صارم يقضي برفض التدخل في شؤون الدول أو الزج بجيشها في حروب خارج الحدود.

وفي إشارة مباشرة إلى الأزمة الخليجية الراهنة، قال وزير الخارجية الإيراني إنه «بالنظر إلى وجود تطورات إقليمية ودولية، فإننا نحتاج إلى التشاور مع الجزائر التي تشكّل أول محطة لزيارتي للمنطقة». وتابع أنّ ثمة «سياسة تشاور بين الجزائر وإيران على الصعيد الدولي، وكذلك في ما يتعلق بتعزيز التعاون بين الدول الإسلامية ودول عدم الانحياز».

وترتبط الجزائر بعلاقات قويّة مع إيران في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي، الأمر الذي انعكس أمس، من خلال عرض التعاون المصرفي والاقتصادي والطرق الكفيلة بتفعيله ودفعه نحو الأمام. وكان البلدان قد استعادا علاقاتهما الدبلوماسية عام 2000، بعد فترة قطيعة بدأت في عهد الرئيس محمد بوضياف (رئيس المجلس الأعلى للدولة)، وذلك إثر اتهام دبلوماسيين إيرانيين بإجراء اتصالات مع «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». وبعد إعادة العلاقات في عهد الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، فإنّ مسارها يتطور، بحيث أصبحت الجزائر الشريك الأول لإيران في «المغرب العربي».

من جهة أخرى، ذكر الوزير عبد القادر مساهل أن لقاءه ظريف تضمن «تقييم آليات التعاون الثنائي، ومناقشة الأوضاع الراهنة في العالمين العربي والإسلامي»، مضيفاً أنه تضمن أيضاً عرض موقف الجزائر بخصوص ما يجري في الشرق الأوسط. وقال مساهل: «حتى وإن تعلق الأمر بالوضع في سوريا أو ليبيا أو العراق، فنحن ننطلق دائماً من موقف واضح هو أن الحلّ يتم داخلياً بين المعنيين مباشرة دون أي تدخل أو ضغط سياسي من الخارج».

> **تشكّل الجزائر محطة أولى في جولة ظريف الإقليمية**

ورأى الباحث الجزائري عدة فلاحي، أنّ زيارة جواد ظريف تأتي في إطار مساعي الجزائر «لحلحلة الوضع في المنطقة». وقال إن إيران «مهتمة كثيراً» بالموقف الجزائري، كونه ينسجم مع رؤيتها أنّ الصراع الإقليمي «ليس طائفياً»، وإنما هو «صراع وخلاف سياسي له علاقة بالسيادة وبقضية فلسطين وبمقاومة إسرائيل». وأضاف فلاحي أن «هذا المشهد هو في مصلحة إيران، وتريد أن تستثمره في منطقة دول المغرب العربي التي ظهرت بأنها متحرّرة من الهيمنة السعودية ولا تنساق خلف (قرارات) إدراج حزب الله وحماس والمقاومة في دائرة الإرهاب».

وتحمل زيارة جواد ظريف للجزائر واختيارها كأول بلد في جولته الإقليمية، دلالات كبيرة، وخاصة أن الجزائر كانت قد استقبلت في نهاية الأسبوع الماضي شخصيات

رأي

معضلة البدائل في أوروبا

ورد كاسوحة *

التسلسل الزمني لانتكاسات التيارات البديلة في أوروبا يوضح انعدام وجود أفق لدى هؤلاء، عدا بناء نموذج الاحتجاج والذهاب به وفق تصوّرات أوّلية وغير ناضجة إلى السلطة. المؤشّر الأول على التعارض بين الاحتجاج وفقاً لهذا التصوُّر والإمساك بالسلطة هو فشل حزب «سيريزا» في الحفاظ على التماسك الداخلي بمجرّد وصول المواجهة بينه وبين مؤسّسات الاتحاد الأوروبي إلى ذروتها. فبدلاً من الاستفادة من الراديكالية التي وسّعت قاعدة الحزب الجماهيرية على خلفية عدم الإذعان لإملاءات الترويكا الأوروبية، اختار تسيبراس وصحبه التوقّف عن تطوير التجربة التي ألهمت إلى جانب نظيرتها في إسبانيا معظم قواعد اليسار في العالم وفتحت لأوّل مرة منذ القطيعة النيوليبرالية أفقاً فعليا لتجاوز النموذج الرأسمالي القائم في أوروبا الغربية.

> **انعدام وجود أدوات لتشخيص الأزمة دفع إلى الأمام بخطاب سياسات الهوية**

درس سيريزا

الخلل هنا ليس في إدارة الاحتجاج ذاته، بل في انعدام وجود تصوُّر له حينما ينتقل من الشارع إلى المؤسّسات المنتخبة. هذه هي المشكلة التي دفعت بيانيس فاروفاكيس، المنظّر الفعلي لـ«سيريزا» وأوّل وزير مالية في حكومة تسيبراس إلى الاستقالة، بعدما أدار لأسابيع مفاوضات الحكومة اليونانية مع الترويكا الأوروبية وصندوق النقد الدولي. فاروفاكيس كان يملك، بخلاف تسيبراس والجناح اليميني داخل الحزب، تصوُّراً فعلياً للغاية من التفاوض مع أوروبا على موضوع القروض. فبالنسبة إليه التفاوض هو أداة في يد الحكومة اليونانية المنتخبة لانتزاع أكبر قدر من التنازلات من الترويكا، وعدم تركها تضع شروطاً على اليونان أكثر ممّا فعلت. هذا التصوُّر المبني على أساس متين وضعه منذ البداية في صدام مع المؤسّسات الأوروبية الدائنة التي كانت تفضّل مفاوضين أقلّ صلابة وأكثر قبولاً بإملاءاتها. بعد جولات مديدة من النقاشات رُفضت كلّ طروحاته، فعاد إلى حزبه وحكومته لبناء استراتيجية جديدة للتفاوض، لكنه فوجئ برغبة الحزب في استبدال شخصية «وسطية» به لا تكون صدامية مثله وتساعد في الوقت ذاته على الإفراج عن حزم القروض التي تحتاجها الحكومة لضخّ السيولة في الاقتصاد. تفضيل تسيبراس حصول نموّ بفضل الاستدانة بدلاً من رفضها والتعويل على إعادة توزيع الفائض في الداخل، قاد فضلاً عن خروج فاروفاكيس من الحزب إلى قطيعة مع نهج الاحتجاج الذي أوصل «سيريزا» إلى السلطة. وبذلك تحوَّل الحزب الذي أتى لرفض سياسات التقشّف إلى «أداة» تستخدمها الترويكا لتمرير المزيد من هذه السياسات بحجة أنّ رفضها سيؤول في النهاية إلى الإقرار بها على قاعدة فشل البديل في تقديم نموذج مغاير لها.

إدارة الانهيار

هذه النهاية ترافقت مع صعود تيارات اليمين المتطرف التي تتقاطع مع اليسار في رفض إملاءات الاتحاد الأوروبي، ولكن من دون امتلاك الأدوات الفعلية لتفكيكها كما يفعل اليسار. انعدام وجود أدوات لتشخيص الأزمة مع المؤسّسات الأوروبية غير التمثيلية دفع إلى الأمام بخطاب يتمحور حول سياسات الهوية، ويفسّر بها لا بالتحليل الطبقي أسباب الأزمات الاقتصادية التي أودت باقتصادات بلدان الجنوب الأوروبي. هكذا، غدا التنافس على فرص العمل بين المهاجرين الفقراء إلى أوروبا والطبقة العاملة في هذه البلدان هو السبب في أزمة البطالة التي تعاني منها دول الجنوب. وبدلاً من التصويب على سياسات الحكومات التي سبّبت هذا التنافس عبر خلق تناقض بين فقراء أوروبا وفقراء العالم الثالث المهاجرين إليها يُوضَع الأخيرون في الواجهة، وتُنسَب إليهم بحجّة صعود «داعش» أفعال يمكن حدوثها في أيّ بلد تنفجر فيه أزمة اقتصادية بفعل سياسات رأسمالية معينة.

ولأنّ اليمين المتطرف يفتقر إلى هذه الرؤية ويكتفي بالتقاطعات السطحية التي تجمعه باليسار سُمِح له بالصعود على أمل تنفيس الاحتقان الذي تعيشه الطبقات العاملة في أوروبا على خلفية انهيار مستوى معيشتها. وهو ما أدّى لاحقاً إلى انفضاض هذه الشرائح عنه بعدما تبيّن لها أن طروحاته لا تختلف كثيراً عن طروحات اليمين التقليدي، وتكاد تكون تعبيراً عن صراع بين وجهتين داخل الرأسمالية الأوروبية ذاتها. الأولى مستفيدة من العولمة وتريد المزيد من اتفاقات التجارة الحرّة التي تتيح للتراكم الرأسمالي بأن ينمو بسرعة أكبر، والثانية لا تعارض العولمة من حيث المبدأ ولكنها تريد تقييد هذا النمط من التراكم بحيث لا تستفيد منه إلا الفئات التي تُعتبر من وجهة نظرها حضن الرأسمالية الأوروبية الفعلية. وبين هذين الوجهتين تنهار طبقات بأكملها وتحصل أكبر عملية نهب في تاريخ أوروبا، ثمّ يُسمح لوجهة معينة بالصعود فقط لكي تزيد الانقسام داخل أوروبا وتضفي على الصراع بعداً ثقافوياً قبل أن تنحسر تدريجاً وتعود الوجهة الأساسية التي تقودها الرساميل الكبرى والاحتكارات والبنوك إلى الواجهة عبر أشخاص مثل إيمانويل ماكرون وسواه.

المؤشّر الاول على التعارض بين الاحتجاج والإمساك بالسلطة هو فشل حزب «سيريزا» (أ ف ب)

خاتمة

هذا لا يعني انعدام وجود بدائل حقيقية في أوروبا، ولكنه يضع أمام هذه الأخيرة احتمالات ليس من بينها أن تكون قادرة على إدارة صراع متكافئ مع مؤسّسات بيروقراطية اختيرت لتكون الأفق الوحيد الممكن أمام مواطني هذه الدول. فمع هيمنة ألمانيا المطلقة على السياسات الاقتصادية لأوروبا يستحيل قيام اعتراض ما لم يكن ثمّة ترابط بين نضالات الأحزاب التي تخوض الصراع ضدّ إملاءاتها هنا وهناك. وهو ما حاول «سيريزا» فعله حينما وضع صعوده إلى السلطة في سياق صعود «بوديموس» في إسبانيا قبل أن تنهار التجربة بالكامل، ويعود اليسار ليواجه إملاءات ألمانيا والاتحاد الأوروبي على نحو غير مترابط، وبسقف لا يتجاوز المساومة على رفض سياسات التقشف.